مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 7 / العدد: 2 (2022)، ص 197-213

الاقتصاد الأزرق آلية لتحقيق التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط

Blue Economy as a Mechanism to Achieve Sustainable Development in the Mediterranean Sea

د. بن يحي نسيمة*[1]، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية (الجزائر)،

nonob2015@gmail.com

تاريخ الاستلام: 12 /2021/9 تاريخ القبول: 11 /09/ 2022 تاريخ النشر: 31 /2022/12

ملخص:

يسعى الاقتصاد الأزرق إلى تحقيق أهداف خطة 2030 وخاصة الهدف 14 الذي يسعى إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية، والحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد، وذلك للحفاظ على حاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها قطاعات الاقتصاد الأزرق في البحر المتوسط، إلا أنه يُنظر إليه على أنه فرصة جيدة لتطوير السياسات والإستثمار والإجراءات المحلية والدولية، ويتطلب ذلك ضرورة الإدارة الجيدة للموارد المائية، واعتماد ركائز أساسية كالإبتكار، الإبداع، البحث العلمي، وفتح قنوات الإتصال وتعميق الروابط مع المنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة، بما يساعد في الاستفادة من الخبرات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأزرق، التنمية المستدامة، البحر الأبيض المتوسط

تصنيف JEL: Q5,Q55,Q01,R11

Abstract : Blue economy aims to achieve the 2030 plan goals, specifically, the 14 th goal that is intended to save oceans and seas, water resources to achieve sustainable development, social justice, limit environmental risks, and the scarcity of resources. Despite challenges that face blue economy sectors in the Mediterranean Sea, but it is a good chance to develop investment policies and local and international procedures. Hence, there is a need to adopt new pillars to water resources management like innovation, scientific research, new communication channels, and link it with the international organizations of the environment that gain more experiences

Key words : Blue Economy, sustainable development, Mediterranean Sea

JEL Classification : Q5, Q55,Q01,R11

* د. بن يحي نسيمة

مقدمة:

يُعد الاقتصاد الأزرق نهج جديد لتحقيق التنمية دون الإخلال بالنظم الإيكولوجية البحرية، فهو يعتمد بشكل كبير على الموارد المائية المتمثلة في البحار والمحيطات، لتحقيق تنمية مستدامة منصفة إجتماعيا ومسؤولة إقتصاديا ومحترمة من الناحية البيئية، كما يُعد من أهم الإجراءات المبشرة بالنجاح في التخفيف من حدة آثار تغير المناخ، وتسعى معظم الدول والمنظمات للتركيز عليه كونه يوفر فرص أخرى متاحة لتحقيق الأمن الغذائي لسد حاجيات الكم الهائل من السكان، عن طريق إستغلال الموارد الطبيعية في البحار والمحيطات بكفاءة للحفاظ على حاجيات الأجيال المستقبلية، كما يُعتبر الإقتصاد الأزرق إقتصاد مناسب لسياق وتحديات بلدان البحر الأبيض المتوسط، كونه موطنا لأقدم المستوطنات البشرية، والأكثر ازدحاما لمسارات الشحن في العالم، ويتميز بتنوع النظم الايكولوجية البحرية والساحلية التي تعود بمنافع على سكانها الساحليين والوصول بها الى تحقيق تنمية مستدامة مرجوة.

كما أُعتبر أنّ الاقتصاد الأزرق هو مجموعة من الأنشطة البشرية اعتمادا على البحر، و/أو مدعومة بالتفاعلات البرية والبحرية في سياق التنمية المستدامة، ويهدف إلى الاستخدام المستدام للموارد البحرية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش والوظائف، ويغطي مجموعة واسعة من القطاعات.

ومن خلال ما سبق تبرز معالم **إشكالية البحث** التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

كيف يساهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة؟ وما هي أبرز القطاعات التي يغطيها في البحر الأبيض المتوسط؟

وينبثق عن هذا السؤال الجوهري جملة من الأسئلة **الفرعية**:

- ما المقصود بالاقتصاد الأزرق؟ وما هي متطلباته؟
- ما علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة؟
- ما هي أهم التحديات التي تواجه قطاعات الاقتصاد الأزرق في البحر المتوسط؟

وللإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع **الفرضيات** التالية:

- الاقتصاد الأزرق هو الإدارة الجيدة للموارد، ويتطلب وجود نظام فعال من الروابط؛
- نجاح الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة مرهون بالهدف رقم 14؛
- الحوكمة الجيدة للبحار والمحيطات تعد أكثر استجابة للتحديات التي تواجه قطاعات الاقتصاد الأزرق في البحر المتوسط مما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من كونها تندرج ضمن الدراسات التنموية الحديثة التي تحظى باهتمام عالمي لتحقيق التنمية المستدامة عبر مقاربة الاقتصاد الأزرق التي ترتكز على استغلال طاقات وإمكانات البحار والمحيطات، بهدف تعزيز التحول العالمي نحو اقتصاد أزرق مستدام.

أهداف الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهدافها من الجوانب التالية

- ❖ تأصيل المفاهيم النظرية لكل من الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة من خلال التعرف على أهم الركائز والمتطلبات...
- ❖ التعرف على أبرز التحديات المعرقلة لمسار الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط،
- ❖ معرفة مستقبل البحر الأبيض المتوسط في سياق الاقتصاد الأزرق، من خلال تعزيز قطاعاته المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة: بالنظر إلى نوع الموضوع وإشكاليته والطريقة التي تُنتهج في دراسة المشكلة، وللإلمام بجوانبه ارتأينا الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتقصي أبجديات الموضوع، ولأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق، ولأنه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام، والأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص. أما هيكل الدراسة فشمل المحورين التاليين:

أولا: مدخل مفاهيمي لدراسة الاقتصاد الأزرق والتنمية والمستدامة

ثانيا: ميادين مساهمة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في البحر البيض المتوسط.

2. مدخل مفاهيمي لدراسة الاقتصاد الأزرق والتنمية والمستدامة

سنحاول فيما يلي تقديم بعض المفاهيم والتي تمثل المتغيرات الأساسية في الدراسة، وهي الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة كالتالي:

1.2 الاقتصاد الأزرق: تعريفه وخصائصه، قطاعاته ومتطلباته

ظهر الاقتصاد الأزرق كنتيجة للتحديات التي واجهت البحار والمحيطات من اختلال في النظم الايكولوجية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد، حيث تم إعطاء أهمية كبيرة لهذا الموضوع من قبل الدول والمنظمات الدولية من أجل تجسيده لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يتعلق الاقتصاد الأزرق بالاستخدام المستدام للموارد المائية والمحافظة عليها، بغية توجيه النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، ويعتمد على الطاقة النظيفة والطاقة المتجددة وإعادة تدوير الموارد وذلك لتأمين الإستدامة الاجتماعية والاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية.

1.1.2. تعريف الاقتصاد الأزرق:

تعددت تعاريف الاقتصاد الأزرق وفق السياق والرقعة الجغرافية المستهدفة، نقدم بعضها فيما يلي:

- **الاقتصاد الأزرق من منظور الأمم المتحدة:** أخذ الاقتصاد الأزرق في إطار الأمم المتحدة نقطة انطلاقة في مؤتمر ريو+20 للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وظهر كفرع من هذا الأخير بهدف توفير تكيف أفضل للنموذج في البلدان الساحلية التي تعتمد على الموارد البحرية، ولذلك يشار إليه على أنه " اقتصاد أخضر في عالم أزرق"، ويشمل الاقتصاد الأزرق مبادئ الاقتصاد الأخضر والاهداف الرئيسية، ومع ذلك فقد تطور المفهوم من كونه الجانب الأزرق للاقتصاد الأخضر إلى نموذج مرجعي عالمي، ولاسيما في البلدان النامية الساحلية، يصور البحار

والمحيطات بأنها " أماكن متطورة" ويوفر فرصة افتتاحية للتنمية المستدامة بشرط توفر الإدارة السليمة لموارد المحيطات **(قلال، جوان 2018، صفحة 152)**.

- **الاقتصاد الأزرق هو:** نظام اقتصادي دائري منخفض التلوث يعتمد على أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام، ويمكن أن يزيد من الرفاهية والعدالة الاجتماعية ويدر القيمة الاقتصادية والعمالة، وفي الوقت نفسه يقلل بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد الطبيعية **(بيانكو، 2020، صفحة 9)**.
- **الاقتصاد الأزرق هو**: هو الاقتصاد الذي يسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وتحسين سبل العيش، والمحافظة على البيئة، فضلا عن استدامة المحيطات والمناطق الساحلية **(Group, 2017, p. 8)**.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أنّ الاقتصاد الأزرق هو:" اقتصاد البحار والمحيطات يعمل على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، ويشمل عدة قطاعات توفر أكبر قدر من العوائد تساهم في تلبية حاجيات الأجيال الحالية والمستقبلية".

2.1.2. خصائص الاقتصاد الأزرق:

يأخذ الاقتصاد الأزرق السمات التالية **(زرقوط، 2019، الصفحات 61-62)**:

- هو اقتصاد قائم على البحار يوفر فوائد اجتماعية واقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال المساهمة في الامن الغذائي، القضاء على الفقر، سبل العيش، الدخل والعمالة والصحة والسلامة، الانصاف والاستقرار السياسي؛
- إن الاقتصاد الأزرق عبارة عن إطار استراتيجي فجوهر الاقتصاد الأزرق هو الترويج له وفق نموذج الإدارة القائم على النظام البيئي، الذي يجب أن يكون جوهر عملية صنع القرار في الصناعة وتنمية المجتمع؛
- هو عبارة عن أداة سياسية أو وسيلة لدفع الاقتصاد فهي تتيح الفرصة الاقتصادية التي تنشأ من مختلف الأنشطة المتعلقة بالموارد المائية، والموارد الساحلية من أجا النمو وتنمية الاقتصاد؛
- هو جزء من الاقتصاد الأخضر من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية الأخرى؛
- هو اقتصاد بحري مستدام من خلال تطوير الاقتصاد البحري مع حماية النظام البيئي البحري بشكل جيد وتحقيق الاستخدام المستدام.

3.1.2. قطاعات الاقتصاد الأزرق:

بالإضافة إلى القطاعات البحرية التقليدية كالصيد والسياحة والأنشطة المينائية، بات الاقتصاد الأزرق يضم قطاعات جديدة ذات إمكانات نمو عالية من قبيل: تربية الأحياء المائية، والسياحة الايكولوجية، والمنتجات الحيوية البحرية أو التكنولوجيا الحيوية البحرية وغيرها. (انظر الشكل رقم 01).

4.1.2. متطلبات الاقتصاد الأزرق:

يتطلع الاقتصاد الأزرق إلى مزيد من تسخير إمكانات المحيطات والبحار والسواحل من أجل **(العور، جوان 2019، الصفحات 369-370):**

- ✓ ضمان تدابير مصممة خصيصا من أجل تعزيز التعاون بين الدول؛
- ✓ أن يعمل كمحفز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار في دعم الامن الغذائي والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية؛

ويتم تنفيذ ذلك من خلال:

- **تربية الاحياء المائية:** تعزيز السياسات والممارسات الجيدة لاستزراع السمك والمحار والنباتات البحرية بصورة مسؤولة ومستدامة؛
- **مصائد الأسماك الطبيعية:** دعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة، لاستعادة الأرصدة السمكية ومكافحة الصيد غير المشروع وتعزيز الممارسات الجيدة للإنتاج والنمو السمكي بطريقة مستدامة؛
- **أنظمة المأكولات البحرية:** تعزيز سلاسل القيمة الكفؤة للمأكولات البحرية وتحسين سبل المعيشة.

ويتفق الخبراء أن الانتقال للاقتصاد الأزرق ينطوي التركيز على عدة ركائز أساسية من بينها: الابتكار، الابداع، البحث العلمي والتطوير ووجود نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الاكاديمية والجامعات، والمراكز العلمية والبحثية التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة العلمية والتقنية، واستيعابها وتكيفها مع الاحتياجات المحلية، وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية للتنمية الاقتصادية الوطنية المستدامة.

2.2. التنمية المستدامة: تعريفها وأهدافها

يُعد موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الجديرة بالاهتمام والدراسة، وتسعى جميع الدول للوصول إليها لتلبية حاجيات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية إحتياجاتها.

1.2.2. تعريف التنمية المستدامة:

إن مصطلح التنمية المستدامة يختلف مفهومه باختلاف الجهات الدارسة له، فهناك من يعرفها على أساس أبعادها، وهناك من ينظر إليها على أساس علاقتها بالبيئة وهناك من ينظر إليها على أساس إدارتها للموارد، وفيما يلي يمكن عرض بعض التعريفات كالآتي:

- **التنمية المستدامة هي:** "تلك التنمية التي يديم إستمراريتها الناس أو السكان" **(أبوزنط،، 2010، صفحة 23).**
- **التنمية المستدامة هي:** "التي تعمل على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وتخفض التلوث البيئي، وتوفر الموارد اللازمة لأجيال المستقبل، وتعمل على إعداد الإنسان الصالح المتمسك بالقيم الدينية والسلوك الايجابي الفعال، ومكافحة المخدرات والفساد وتجنب الأزمات والكوارث" **(محارب، 2011، صفحة 67).**

- **التنمية المستدامة هي**: "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية" (**النور، جمادى الآخرة 1433، صفحة 57**).

والمخطط (انظر الشكل رقم 02) يوضح أبعاد التنمية المستدامة ومدى الترابط بينهما، فكل بعد يكمل الآخر بهدف تحقيق تنمية حقيقية تراعى فيها الرشادة والعقلانية في استغلال الموارد.

2.2.2. أهداف التنمية المستدامة:

هناك سبعة عشر 17 هدفا رئيسيا للتنمية المستدامة ضمن خمس مجالات رئيسية هي: الناس، الكوكب، الازدهار، السلام والشراكة نوجزها فيما يلي (**العامة، 2017، الصفحات 18-19**):

- ✓ القضاء عل الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛
- ✓ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- ✓ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛
- ✓ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- ✓ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛
- ✓ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛
- ✓ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛
- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- ✓ إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار؛
- ✓ الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- ✓ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛
- ✓ ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- ✓ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛
- ✓ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- ✓ التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

- ✓ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من هذه الاهداف إلا ان هناك معيقات عدة نوجزها في الشكل رقم 03.

3.2. علاقة الاقتصاد الأزرق بالتنمية المستدامة:

تتأكد أهمية مفهوم الاقتصاد الأزرق بإعتباره موضوعا أساسيا يرتبط بالتنمية المستدامة، والحد من تداعيات تغير المناخ والقضاء على الفقر في العالم، ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة، حيث تغطي المياه 70% من مساحة الكرة الارضية، ومن الضروري حماية البيئات البحرية من أجل الاقتصاديات العالمية المترابطة وتحقيق الاستدامة على المدى البعيد.

كما يحمل مفهوم الاقتصاد الأزرق أهمية كبيرة للبشرية، حيث تغطي المحيطات أكثر من 70% من كوكب الأرض، كما أنّ 90% من حركة التجارة العالمية تتم عبر البحر، وتلعب المحيطات أيضا دورا رئيسيا في ربط الدول ببعضها البعض، ما يتطلب تسخير هذه الروابط من أجل تحقيق التنمية المستدامة وألا يقتصر التركيز على تحقيق الأرباح.

وفي هذا الإطار الاقتصاد الأزرق بشكل متبادل نموذج الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، فهو يشمل مبدأ " القضاء على الفقر"، المرتبط بالأمن الغذائي وسبل المعيشة رغم أنه يتمتع برؤية أكثر تحديدا: " تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية. بما في ذلك مبادئ اقتصاد منخفض الكربون يعتمد على كفاءة الموارد والاندماج الاجتماعي، ولاسيما في الولايات التي تكون فيها الموارد المستقبلية ذات صلة بالبحر".

بهذا المعنى يتخطى الاقتصاد الازرق مفهوم الاقتصاد القائم على المحيط، وينتقل عن النموذج التقليدي الذي يعتبر البحار والمحيطات بمثابة استخراج للموارد الحرة وإلقاء النفايات، حيث تكون التكاليف البيئية خارجة عن الحسابات الاقتصادية، على النقيض ذلك يمكن الالتزام في جوهر الاقتصاد الأزرق في فصل التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن التدهور البيئي، من خلال دمج القيمة الحقيقية لرأس المال الطبيعي في جميع جوانب النشاط الاقتصادي (**قلال، جوان 2018، الصفحات 154-155**).

3. ميادين مساهمة الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة في البحر البيض المتوسط

إنّ محيطات العالم ودرجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها، هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحا للسكن بالنسبة للبشرية، وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

1.3. أهداف الاقتصاد الأزرق وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

يشير الهدف الرابع عشر من الأهداف التي اعتمدتها الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" إلى الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة"، كما أن الهدف (14-7) يشير إلى أنه بحلول عام 2030 يتم بزيادة العوائد الاقتصادية للدول الحظرية الصغيرة النامية، وكذلك البلدان الأقل نموا، وذلك من خلال حسن الإدارة المستدام للموارد البحرية مثل مصائد الأسماك وتربية الاحياء المائية والسياحة البحرية والساحلية، ويشمل نموذج

الاقتصاد الأزرق إطارا للتنمية المستدامة للبلدان النامية يتناول مسألة الإنصاف في الحصول على الموارد البحرية وتنميتها وتقاسمها، وتوفير مجال لإعادة الاستثمار في التنمية البشرية، وتنوع مصادر الدخل، وإيجاد فرص عمل جديدة والحد من الفقر، والتخفيف من أعباء الديون الوطنية المعوقة للتنمية، كما يشير إلى تحسين رفاهية الانسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الايكولوجية، ويؤيد نفس المبادئ المتعلقة بانخفاض الكربون، وكفاءة استخدام الموارد والإدماج الاجتماعي، أيضا تحسين العوائد الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الساحلية النامية والأقل نموا من خلال تطوير بيئتها البحرية مثل مصائد الأسماك، والتنقيب البيولوجي، والنقل والشحن البحري، واستخراج النفط والمعادن والسياحة البحرية والساحلية وغيرها من الموارد البحرية، كما يتيح هذا النهج تحقيق الإنصاف على الصعيدين الدولي والوطني أما البلدان النامية لتحقيق إيرادات أكبر من مواردها البحرية وإعادة استثمارها في السكان، والإدارة البيئية، وتخفيض مستويات الدين الوطني، والمساهمة في القضاء على الفقر والجوع، وهي أهداف أساسية للتنمية المستدامة (**محمدي، 2019، صفحة 79**). ويمكن تلخيص ذلك في الشكل رقم 04.

2.3. قطاعات الاقتصاد الأزرق ومساهمتها في التنمية المستدامة

مع ما يتميز به البحر المتوسط من تاريخ طويل، وتراث طبيعي وثقافي غني فهو يمثل نقطة التقاء بين ثلاث قارات: افريقيا، آسيا، وأوروبا وبوصفه محاطا بدول يصل عددها إلى 21 دولة فهو يعد أكبر بحر شبه مغلق في العالم، يشغل البحر المتوسط الذي يضم سبعة أقاليم ايكولوجية بحرية، و75 حوضا مائيا ساحليا، و224 اقليما إداريا ساحليا، حوضا تبلغ مساحته حوالي 2.6 مليون كلم^2، ويبلغ طول ساحله 46 ألف كلم، مع متوسط عمق مياه يبلغ حوالي 1500م، وتؤثر الأنظمة النهرية التي تعد المصدر الرئيسي للمواد المغذية وما يرتبط بها من أنشطة بشرية بدرجة كبيرة على صحة البحر المتوسط.

مع تنوع النظم الايكولوجية والبحرية والساحلية للبحر المتوسط، يدعم إقليم البحر المتوسط بعضا من أغنى مجموعات الحيوانات والنباتات في العالم، ويتميز بوجود مجموعة متنوعة من المواطن الطبيعية للكائنات الحية، حيث أنه يعد من أهم 25 بؤرة للتنوع البيولوجي العالمي، ويتسم بكونه منطقة ذات قيمة استثنائية في التنوع البيولوجي، مع وجود عدد كبير من الفصائل المتوطنة والمستويات الخطرة لفقدان المواطن الاصلية، يوجد عدد يقدر بحوالي 10000-12000 فصيلة بحرية في البحر المتوسط، تتكون من حوالي 8500 حيوان ميكروسكوبي، وأكثر من 1300 فصيلة نباتية و2500 فصيلة من مجموعات التصنيف الأخرى، ويمثل ذلك نسبة 4-18 بالمئة من الفصائل البحرية المعروفة في العالم، حسب مجموعة التصنيف، في منطقة تغطي أقل من 1% من محيطات العالم وأقل من 0.3% من حجمه (**IG.22/2، 2021، صفحة 145**).

- **السياحة الساحلية والبحرية:**

يُمثل هذا القطاع 30% من التدفقات السياحية العالمية واستضافة الوجهات السياحية الرائدة في العالم، هذا القطاع متقلب ومعرض لتأثيرات تغير المناخ مثل: تآكل السواحل والصدمات العالمية (الازمات المالية والاوبئة). ويواجه جملة من التحديات:

- الآثار الضارة المستمرة على النظم البيئية الطبيعية والتي تحدثها نماذج الاعمال الحالية غير المستدامة،

- الأصول الطبيعية المعرضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ والتغذيات والتحديات ذات الصلة.

وقد شهدت الفترة 2016-2019 انتعاش قوي للقطاع، فكان عام 2019 هو العام الأعظم للرحلات السياحية في المنطقة (22.1مليون مسافر)، (انظر الشكل رقم 05)

حيث كان لجائحة كورونا تأثير في تراجع عدد الوافدين الدوليين من 60-80%، وتعرض 120 مليون وظيفة سياحية للخطر على الصعيد العلمي.

وتُشير توقعات **2021-2030** أن تظل إمكانات النمو الاجمالية مرتفعة عند تطبيق نماذج اكثر استدامة وذات قيمة مضافة، ويشمل هذا عوائد اقتصادية للمجتمعات المحلية وخلق وظائف تتطلب مهارات عالية، تشمل مسارات تعافي منطقة البحر المتوسط مزيدا من التطوير للمنطقة كعلامة تجارية واحدة للسياحة، على سبيل المثال من خلال تعزيز الابتكار لوجهات سياحية مستدامة وآمنة ويمكن الوصول إليها بالكامل، وقدر أكبر على تطوير البنية التحتية للسياحة الخضراء، وتقليل الآثار الموسمية بسبب السياحة الجماعية واستيعاب الرقمنة لضمان تنوع السوق والمنتجات والخدمات السياحية **(سنسي، طبعة 2021، صفحة 4،3)**.

- **الطاقات البحرية المتجددة:**

هو قطاع سريع النمو مع إمكانات كبيرة من حيث التطور التكنولوجي وفرص العمل، وتواجهه تحديات منها:

- النزاعات الناجمة عن التعايش مع الاستخدامات المختلفة للفضاء البحري وهي السياحة والصيد البحري والشحن؛
- المعرفة بالآثار البيئية طويلة المدى لا تزال محدودة، تشمل الاهتمامات الرئيسية القضاء على مستويات الضوضاء الزائدة، ومخاطر الاصطدام، وتغير الموائل أو إطلاق الملوثات.

وقد تميزت الفترة **2016-2019** بعدم وجود مزارع رياح تجارية في المسطحات المائية لتوليد الكهرباء في البحر المتوسط حتى الآن، ولم يتم تطوير أي بنية تحتية بعد المراحل التجريبية على طاقة الأمواج والمد والجزر، ولم يكن تطوير تنفيذ تقنيات الطاقة البحرية حتى الآن أولوية في منطقة البحر المتوسط، وتنتشر الرياح البحرية في الوقت الحالي في الغالب في شمال البحر الأبيض المتوسط لاسيما فرنسا واليونان وإيطاليا والبرتغال، و23 من مشاريع طاقة الرياح البحرية قيد الاعداد حاليا (انظر الشكل رقم06).

ويُتوقع في الفترة **2021-2030** أن تمنح مصادر الطاقة المتجددة البحرية دورا بارزا في الصفقات الأوروبية الخضراء وحزمة الشفاء من كوفيد ما مجموعه 70 جيغاواط من انتاج طاقة الرياح البحرية سيتم وضعها في مياه جنوب أوروبا بحلول عام 2040، يمكن للطلقة المتجددة المعتمدة على المحيطات ان تلبي ما يقرب من 10% من التقليل السنوي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري اللازمة بحلول عام 2050 لإبقاء درجات الحرارة العالمية أقل من 1.5 درجة مئوية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام الطاقات المتجددة القائمة على المحيطات **(سنسي، طبعة 2021، صفحة 6،5)**.

- **الموانئ والنقل البحري:**

يُعتبر الشحن التجاري محركا أساسيا للنمو العالمي، وهو يغطي حوالي 80% من التجارة العالمية، حيث تمثل تدفقات التجارة البحرية عبر البحر الأبيض المتوسط التي تمثل 25% من حركة المرور العالمية أكثر من 3.5% فقط من المياه العالمية.

يُعتبر القطاع عنصرا أساسيا في الاقتصاد وخلق فرص العمل عبر البحر الأبيض المتوسط، ولكنه معرض أيضا لتقلبات السوق والأزمات الدولية، وهذا يجعله مصدرا متقلبا نسبيا للنمو والوظائف في عالم يتعرض بشكل متزايد للصدمات، وتواجهه جملة من التحديات:

- الافتقار إلى استعداد السوق لتقنيات بدون أي انبعاثات؛
- التطور طويل المدى ودورات الحياة للسفن؛
- متطلبات استثمارية كبيرة في معدات التزود بالوقود والبنية التحتية؛
- المنافسة الدولية في القطاع.

شهد النقل البحري في الفترة 2016-2019 نموا في العقد الماضي بمتوسط يتراوح بين 3% و 3.5 %في السنوات الأخيرة (2005 حتى 2018) وحوالي 4% في 2019، وتم استضافة 10 من الرحلات البحرية العالمية في المنطقة، مع ما يقرب من 2.5 مليون مسافر في 2019، والشحن البحري القصير يمثل نسبة متزايدة من هذه الحركة، بالإضافة إلى التوسع المستمر في الموانئ البحرية في كل من شمال وجنوب المنطقة، مع وجود اختلافات في الهياكل والخصائص الإدارية عبر الموانئ والبلدان (انظر الشكل رقم 07).

ويُعتبر قطاع النقل من القطاعات الأكثر تضررا من جائحة كورونا، مع التأثير الأكبر على السفن السياحية وسفن الركاب، تقاص التجارة العالمية بنسبة 27% وانخفاض عمل السفن في الاتحاد الأوروبي بنسبة 12.5، كما عانت موانئ شمال افريقيا من التأخير والتغيرات بالتردد.

وتُشير الفترة 2021-2030 بعدم اليقين بشأن سيناريوهات التعافي، وفرص تحقيق أداء بيئي مقبول بالنقل البحري واستخدام أنواع الوقود البديلة، والرقمنة واستدامة سلسلة القيمة والتقنيات والحلول المبتكرة، بالإضافة إلى المناقشات الجارية حول إمكانية التحكم في الانبعاثات في منطقة البحر الأبيض المتوسط **(سنسي، طبعة 2021، صفحة 12،11)**.

- **مصايد الأسماك وتربية الاحياء المائية**

تُعتبر مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أحد نظم انتاج الأغذية الرئيسية، وتتسم الإدارة الصحيحة لمواردها بأهمية محورية لتحقيق التنمية التي تحافظ على الامن الغذائي، وسبل العيش وكرامة الانسان والموارد الطبيعية، وهذه حقيقة يتم التسليم بها بشكل متزايد في المنتديات الدولية من قبل لجنة مصايد الأسماك ولجنتيها الفرعيتين المختصتين بتجارة الأسماك وتربية الاحياء المائية.

ويُعد النمو الأزرق سبيلا هاما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق أوجه التآزر مع أهداف خطة عام 2030ومبادئها، وتقوم مبادرة النمو الأزرق، من خلال تضمنها صكوكا مثل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الامن الغذائي والقضاء على الفقر، وإعلان بانكوك وتوافق آراء بوكيت، بشأن التنمية المستدامة لتربية الاحياء المائية، بإدراج مصايد الأسماك وتربية الاحياء المائية في برامج الاقتصاد الأزرق في الدول الأعضاء التي تحرص على مساهمة هذا القطاع بشكل نشط في تحقيق مختلف أهداف خطة عام 2030.

ويشكل الأمل الأزرق في البحر الأبيض المتوسط، مشروعا آخر من مشاريع مبادرة النمو الأزرق ويسعى إلى تطبيق برامج متكاملة ومتعددة القطاعات من خلال منظور النمو الأزرق، ويشارك كل من تركيا والجزائر وتونس في هذا المشروع الذي يسعى على إقامة حوار فيما بين القطاعات والتخصصات للحد من النزاعات والآثار وأوجه عدم الكفاءة، بغية توليد التآزر بين القطاعات والمؤسسات ويضع المشروع أيضا خططا استثمارية شاملة لضمان قابلية استمرا مصايد الأسماك على المدى الطويل (**الأسماك، 2021، الصفحات 3-20**). وعليه يمكن إظهار العمالة التي تولدها قطاعات ومكونات الاقتصاد الأزرق في الشكل رقم 08.

4. خاتمة:

توصنا من خلال الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- ❖ الاقتصاد الأزرق هو الإدارة الرشيدة والعقلانية للموارد البحرية، يسعى إلى تحقيق الامن الغذائي ومحاربة الفقر والجوع من خلال استغلال الموارد الحية بطريقة مستدامة؛
- ❖ يعمل الاقتصاد الأزرق على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من خلال استغلال موارد المحيطات لخلق نشاطات اقتصادية جديدة عن طريق البحث والتطوير والابتكار؛
- ❖ يُساهم الاقتصاد الأزرق في توفير فرص عمل من خلال قطاعاته المختلفة، ولن يتجلى ذلك إلا من خلال الحوكمة الجيدة للبحار والمحيطات وتشجيع الابتكار في الاقتصاد الأزرق.

ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ❖ التخطيط والحكم الفعال لإستخدام الفضاء والموارد البحرية، وتطبيق الأساليب الشاملة ونهج النظام الايكولوجي؛
- ❖ إنشاء مجال تشريعي واقتصادي يوفر للاقتصاد الأزرق ما يكفي من القواعد والحوافز؛
- ❖ فتح قنوات الاتصال وتعميق الروابط مع المنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة، بما يساعد في الاستفادة من الخبرات الدولية لتعزيز أوجه التآزر بين السياسات وفرص الاستثمار من جانب وتوفير الامن والسلامة وحماية البيئة والنمو الأزرق من جانب آخر؛
- ❖ إرساء أسس لخلق معرفة حقيقية بالثقافة البحرية وتعزيزها، ونشر الوعي الأزرق بين المواطنين لتحسين الوضع الذي تعيشه بحارنا.

5. الاشكال والرسومات البيانية:

شكل رقم (01): مختلف قطاعات الاقتصاد الازرق

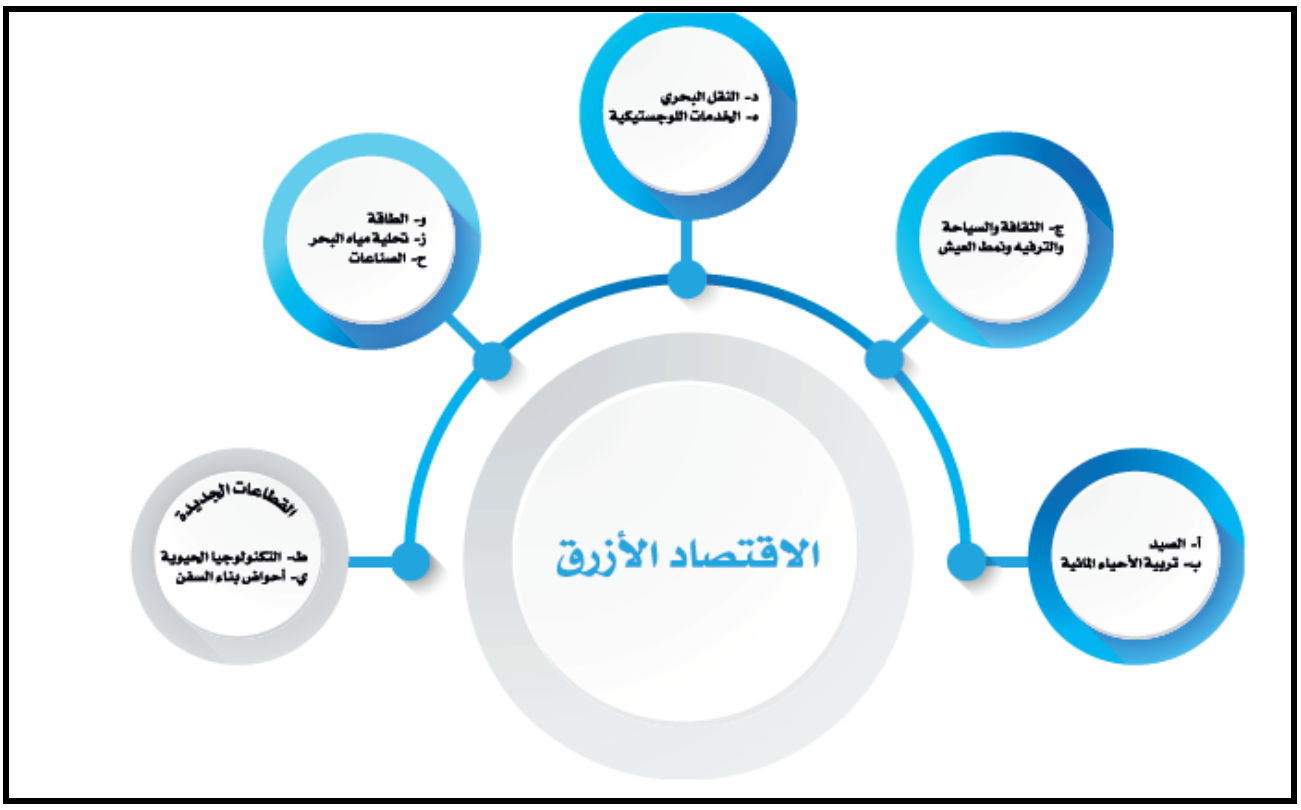

المصدر: (والبيئي، 2018، صفحة 17)

شكل رقم (02): أبعاد التنمية المستدامة

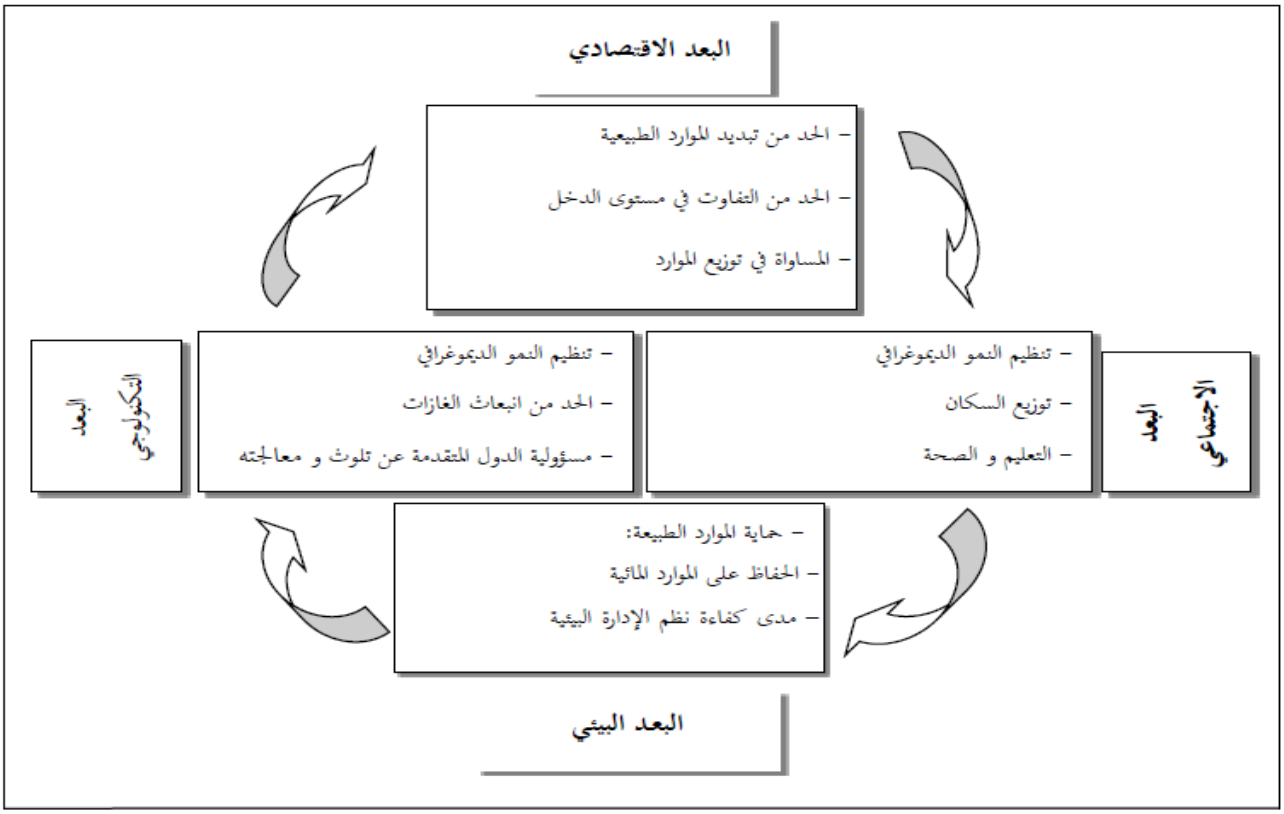

المصدر: (مهدي، 2018، صفحة 9)

شكل رقم (03): المعيقات الاربعة التي تعد مصدر تراخي ديناميكية التنمية

المصدر: (المغربية، 2021، صفحة 29)

شكل رقم (04): مخطط لأهم المسائل والقضايا لمقاربة الاقتصاد الأزرق

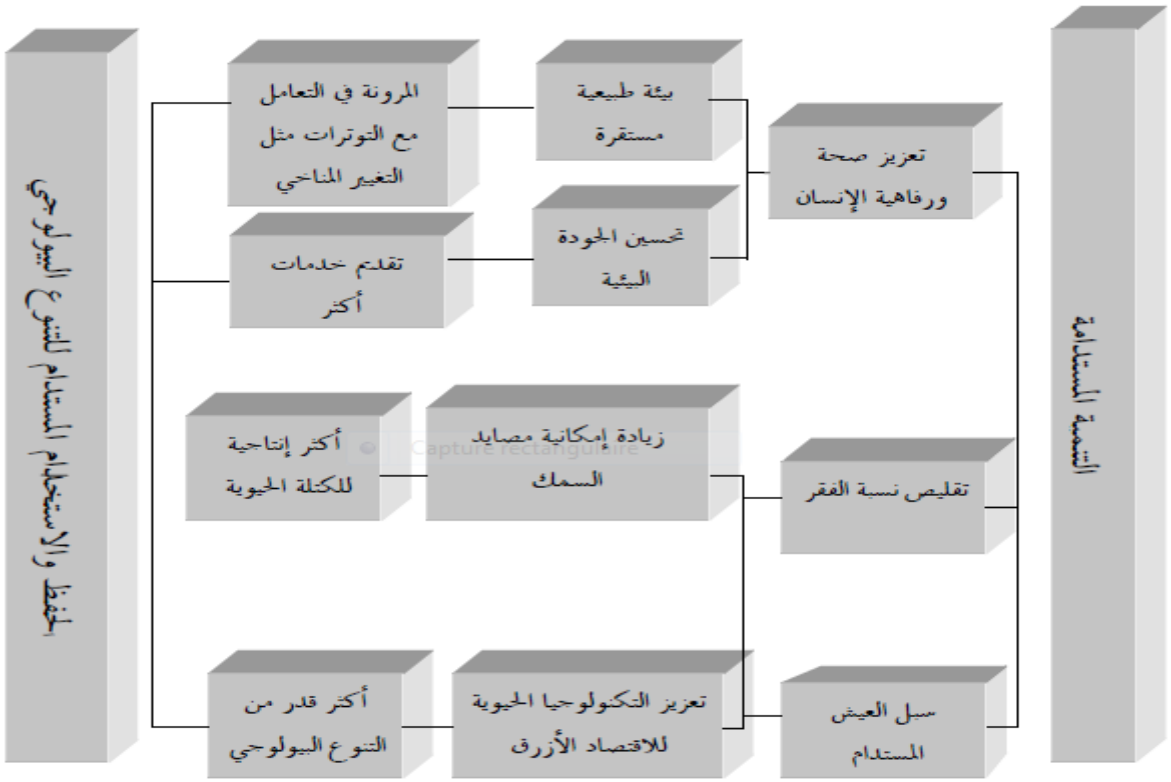

Source : (Nations, 2014)

شكل رقم (05): عدد السياح الدوليين الوافدين حسب بلد المقصد الوحدة: مليون

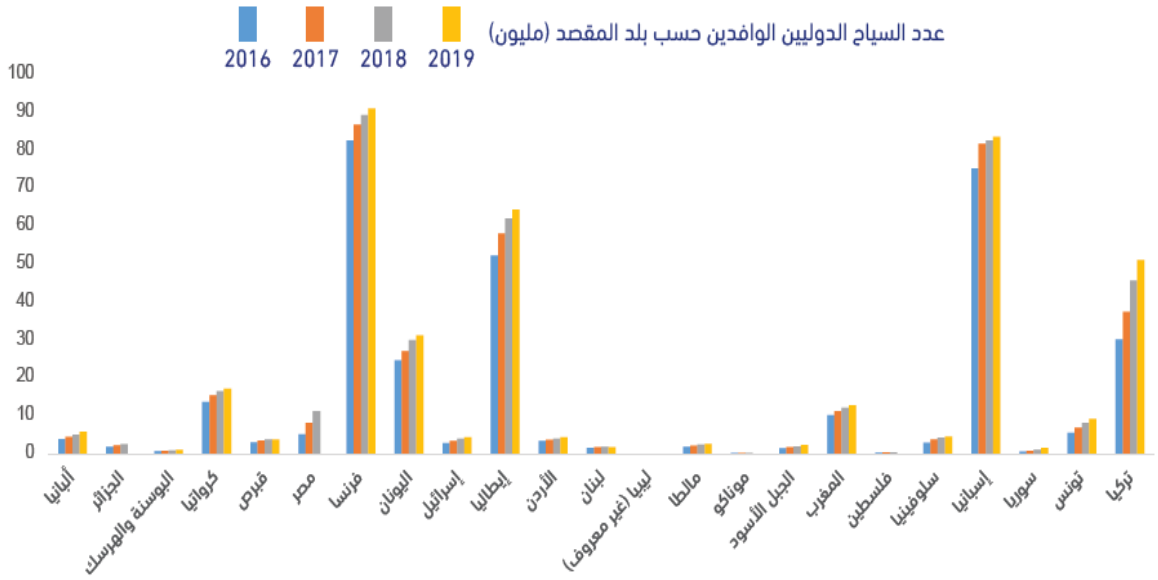

المصدر: (سنسي، طبعة 2021، صفحة 3)

شكل رقم(06): الانخفاض المتوقع في رأس المال والتشغيل لمصادر الطاقة المتجددة البحرية (الرياح البحرية والطاقة والامواج)

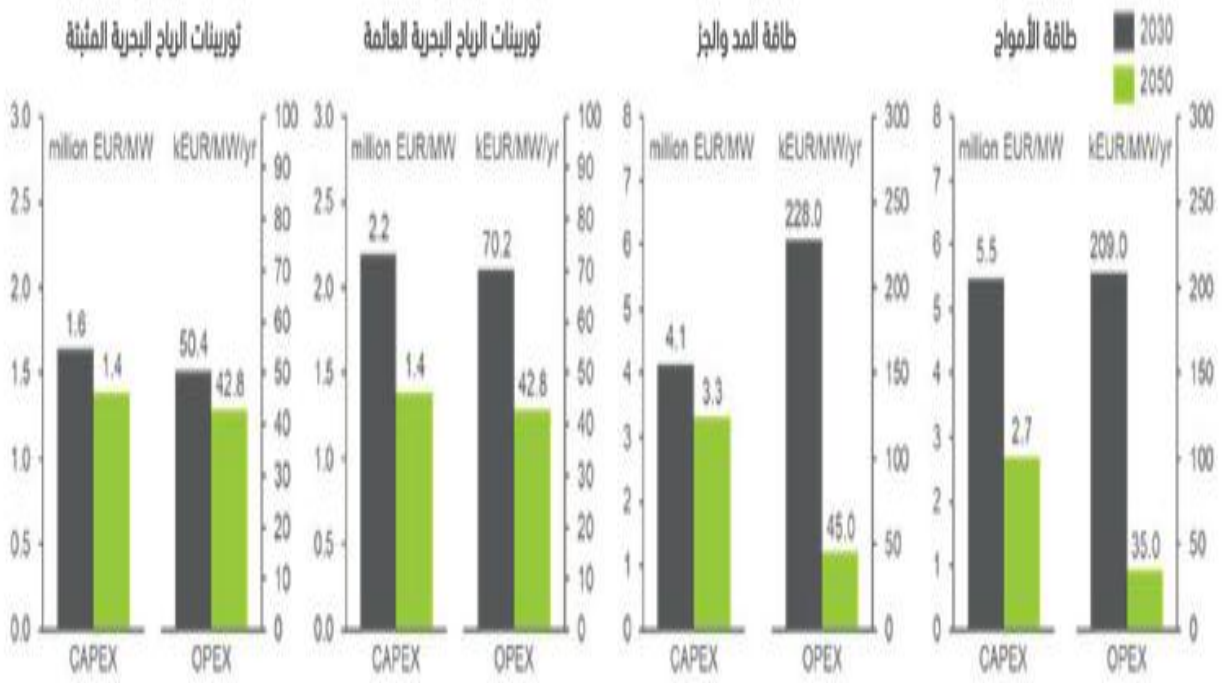

المصدر: (سنسي، طبعة 2021، صفحة 6)

شكل رقم (07): تطور حركة ميناء الحاويات

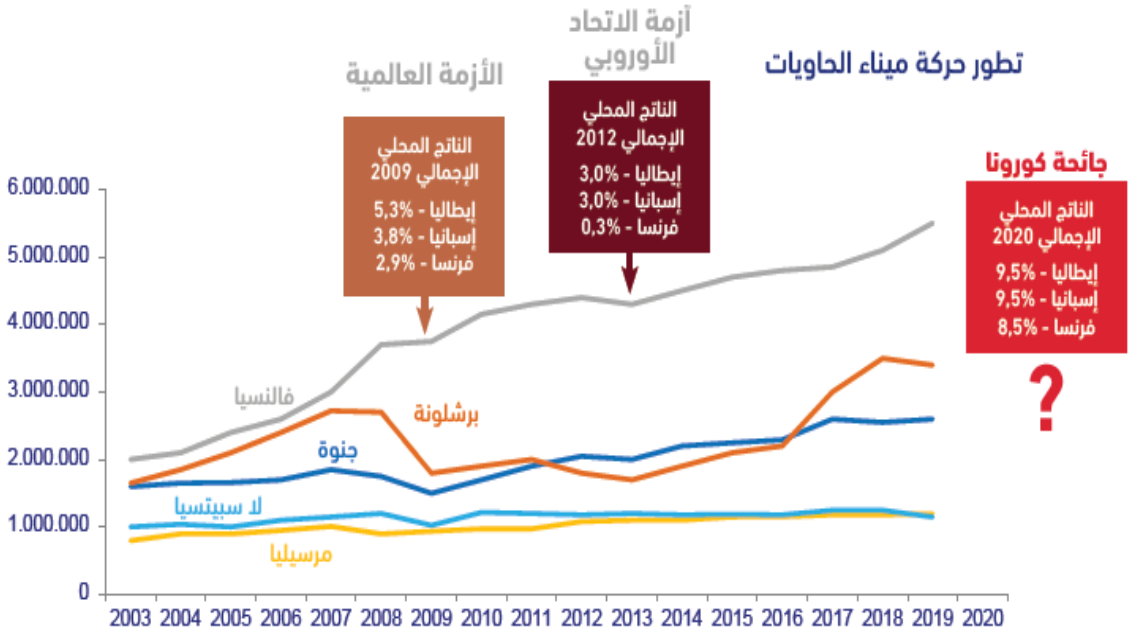

المصدر: (سنسي، طبعة 2021، صفحة 12)

شكل رقم(08): العمالة التي تولدها قطاعات ومكونات الاقتصاد الأزرق

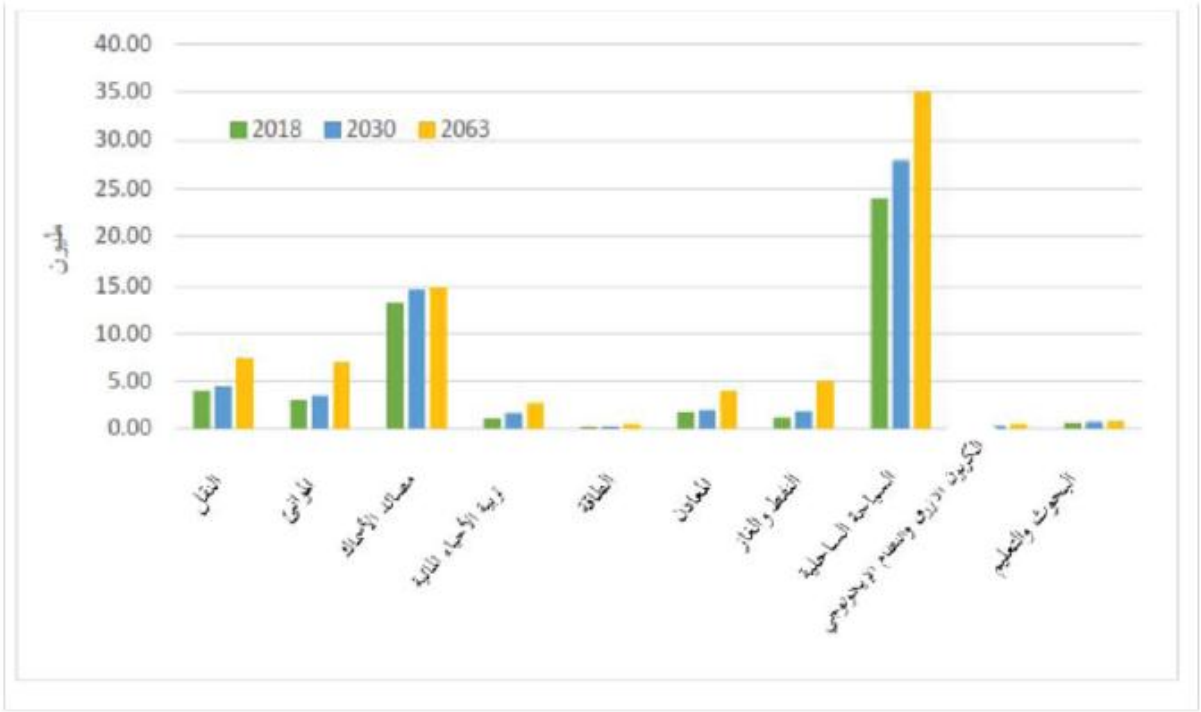

Source : (Union, October 2019, p. 5)

6. **قائمة المراجع:**

- **الكتب:**

✓ عبد العزيز قاسم محارب. (2011). *التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. الأزاريطة.

- ✓ عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط،. (2010). *التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- ✓ عبد العزيز قاسم محارب. (2011). *التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. الأزاريطة.
- ✓ Group, W. b. (2017). *The Potential of the blue economy.* United Nations.
- ✓ Union, A. (October 2019). *Africa Blue Economy Strategy.* Kenya: Nairobi.

- **المقالات والدوريات والتقارير:**

- ✓ امية بن عباس، أكرم لعور. (جوان 2019). التوجه نحو الاقتصاد الأزرق....كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط. *مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 6*(العدد الاول)، 369-370.
- ✓ سفيان جبران، ايمان قلال. (جوان 2018). دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في دول المتوسط،. *مجلة تحولات*(العدد الثاني)، 152.
- ✓ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018). *الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب*. المغرب.
- ✓ لجنة مصايد الأسماك. (1-5 فبراير, 2021). مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في مجال مصايد الأسماك وتربية الاحياء المائية لتحقيق خطة عام 2030. *الدورة الرابعة والثلاثون*.
- ✓ مأمون أحمد محمد النور. (جمادى الآخرة 1433). التنمية المستدامة. *الأمن والحياة*(العدد361)، 57.
- ✓ المملكة المغربية. (افريل, 2021). النموذج التنموي الجديد تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع.
- ✓ الأمم المتحدة، الجمعية العامة. (21 أكتوبر, 2017). تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. *الدورة السبعون*.

- **المداخلات:**

- ✓ غربي يسين سي لاخضر، سهام محمدي. (2-3 ديسمبر, 2019). *مستقبل واعد لتبني الاقتصاد الأزرق المستدام كبديل للدول النفطية الساحلية – دراسة حالة الجزائر نموذجا-*. (مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمة لخضر، الوادي)

✓ عبد الحفيظ مسكين، ريمة زرقوط. (2-3 ديسمبر, 2019). *التوجه نحو الاقتصاد الأزرق وأثره على التنمية المستدامة*. (ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة حمه لخضر، الوادي)

- مواقع الانترنيت:

✓ القرار IG.22/2. (30 08, 2021). *الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016-2025*. تم الاسترداد من https://wedocs.unep.org

✓ أليساندرا سنسي. (طبعة 2021). *الاتحاد من أجل المتوسط*. تم الاسترداد من نحو اقتصاد أزرق مستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط: https://medblueconomyplatform.org

✓ بيانكو ,ف .(2020). *مشروع تقرير حول الاقتصاد الأزرق للسلطات المحلية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط*. برشلونة :الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطيةRécupéré sur https://cor.europa.eu .

✓ Nations, U. (2014, janv 15). *Blue Economy Concept Paper*. Récupéré sur https://sustainabledevelopment.un.org.pdf